ولكن لم تبد هذه التهديدات جدية في ذلك الحين إذ كان نظام الشاه يقوم بدوره بصفته الشريك المحلي للولايات المتحدة في المحافظة على أمن منطقة الخليج .

هذا ما أشار اليه تقرير جاكسون حول العلاقة الخاصة بين إيران والولايات المتحدة الذي صدر عن لجنة مجلس الشيوخ المختصة بالطاقة والثروات الطبيعية ، « وقد اشير في هذا التقرير الى أنه في حالة قيام إيران بالتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة في منطقة الخليج ، فلا بد أن تعلم الولايات المتحدة ، مسبقاً ، أن هذا هو الدور الذي تنمىٰ إيران من أجله ، ولا يمكن توجيه أي اتهام لها لأنها تؤدي واجبها »[١٥] .

وكانت إيران قد اثبتت قدرتها ونيتها للقيام بهذا الدور بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٥ في مواجهة ثوار ظفار . وتوضح أرقام مبيعات الأسلحة الأميركية لإيران في السبعينات ، كيف كانت « تنمىٰ » ايران من أجل لعب هذا الدور .

ففي عام ١٩٥٠ كانت مبيعات الأسلحة الأميركية إلى إيران تقدر بحوالي ١٠ ملايين دولار فقط ، ولكنها وصلت في عام ١٩٧٠ إلى ما فوق ١٠٠ مليون دولار ، ثم إلى ٥٢٣ مليون دولار في عام ١٩٧٣ ، ثم إلى ٢,٩١ بليون دولار في عام ١٩٧٤ ، وإلى ٢٠٦ بليون دولار عام ١٩٧٥ ، وانخفضت إلى ١٠٣ بليون دولار في عام ١٩٧٦ ، وكانت إيران قد أوصت على اسلحة اميركية ، ثمنها ١٢ بليون دولار قبل سقوط الشاه . وقد توصلت إيران في عام ١٩٧٥ إلى مرتبة أكبر مشتر للأسلحة من الولايات المتحدة[١٦] .

واستمرت إدارة كارتر بمعاملة إيران على نفس الأسس العملية لمبدأ نيكسون . وقد صرح كارتر في اواخر عام ١٩٧٨ حين كانت معالم الثورة الإيرانية واضحة « إن صداقتنا وتحالفنا مع إيران هما من الركائز الأساسية التي تستند عليها كل سياستنا الخارجية »[١٧] .

ولكن في نفس الوقت الذي استمرت فيه إدارة كارتر بدعم الحلفاء المحليين ، بدأت بالتخطيط من أجل انشاء قوة تدخل سريعة للقيام بحروب محدودة في العالم الثالث .

وجاءت الثورة الإيرانية وامكانية تهديدها لمصادر النفط الغربية لتسرع في التخطيط والتجهيز الأميركي للقيام بتدخلات عسكرية من خلال التواجد العسكري في منطقة الخليج ، وقد صدرت مرة أخرى دراسة عن مكتب أبحاث الكونغرس ، في شهر نيسان ١٩٧٩ ، حول إمكانية الإستيلاء على منابع النفط في منطقة الخليج . وقام باحثان بهذه الدراسة (أحدهما الجنرال كولينز وهو ضابط جيش متقاعد والآخر كسلايد مارك وهو باحث مختص بالشرق الأوسط في مكتبة الكونغرس) . وذلك بناء على طلب من البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي وبعض السفارات والقوات المسلحة الأميركية[١٨] .

ومن الجدير بالذكر ان التقرير ابدى بعض الشكوك حول إمكانيات قوة التدخل الأميركية التي كانت وزارة الدفاع تقوم بتشكيلها ، وبين التقرير ان عدد ونوعية القوات المؤهلة للانضمام إلى قوة التدخل السريع قد يمكنها من أن تهزم القوات العسكرية لدول الخليج ولكنه لا يمكنها من السيطرة على حقول النفط التي قد تدمر خلال عملية التدخل . فنجاح العملية يتوقف على إحتمالين : الأول حدوث تخريب ضئيل لمنابع النفط الرئيسية.ثانياً : غياب أي تدخل سوفياتي .